خلال المؤتمر المصرفي العربي

تصوير: مجيد محمد

عدنان يوسف: القطاع المصرفي يساهم بنحو 17.1٪ بالناتج المحلي

الموجودات المصرفية بالبحرين تجاوزت 200 مليار دولار بنهاية 2012

محرر الشؤون الاقتصادية

قال رئيس اتحاد المصارف العربية، عدنان يوسف «إن مجموع الموجودات المصرفية للقطاع المالي في البحرين بلغت أكثر من 200 مليار دولار بنهاية 2012».

وقال يوسف – في كلمته في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي– أن القطاع المالي في البحرين يتكون من 405 مؤسسات مالية تشغل 14342 موظفاً يشكل البحرينيون منهم الثلثان، ويساهم القطاع المالي بنحو 17.1٪ في الناتج المحلي الإجمالي».

ولفت الى «إن المؤتمر المصرفي العربي يشكل الخطوة الاولى على طريق متابعة مقررات قمة الرياض الاقتصادية، وخصوصا في ما يتعلق بالاتفاقية المعدلة لاستثمار رؤوس الاموال في الدول العربية، ودعوة القطاع الخاص الى اخذ المبادرة في هذا المجال، وتهيئة المناخ الاستثماري عبر تعديل القوانين والنظم والتشريعات».

وأشار الى «ان الاستثمار يرتبط بشكل وثيق بقضية البطالة التي تجاوز معدلها 16٪ في المنطقة العربية عام 2011 ليبلغ 17 مليونا، اضافة الى العمل على بلورة مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حول زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية والشركات العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن 50٪ لدعمها وتمكينها من توسيع اعمالها وتوسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في سياق الدفع بجهود التنمية العربية وتحقيق المنفعة المباشرة للمواطن العربي».

وقال «حقق اتحاد المصارف العربية خلال السنوات الماضية وبعد انتخاب مجلس ادارته الجديد انطلاقة قوية في النهوض بدوره كحاضن وراعي للمصارف العربية، وفي الذود عن مصالحها واستراتيجيات عملها، حيث لعب دورا نشطا واستباقيا في تشخيص التحديات التشريعية والرقابية والمالية والاقتصادية الاقليمية والعالمية المتنامية التي تواجه هذه البنوك، وبادر للتعامل معها بروح جماعية من خلال الاتصالات على أعلى المستويات بالجهات المعنية، وترتيب اللقاءات والندوات والمؤتمرات والزيارات، ووضع البرامج المهنية المتخصصة التي تساعد البنوك في التعامل لقد دشنت مملكة البحرين تجربتها المصرفية والمالية الغنية منذ منتصف الستينات حينما تولى صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين رئاسة مجلس نقد البحرين عند تأسيسه في عام 1964».

وأشار الى «أن استمرار سموه في رئاسة مجلس الادارة بعد تحويله الى مؤسسة نقد البحرين» التي تحولت فيما بعد الى مصرف البحرين المركزي في عام 1973، مما دفع البحرين لتبوؤ مكانة عالمية كمركز مالي ومصرف متطور، يضم اليوم نحو 414 مؤسسة مالية تقليدية واسلامية.

وقال عدنان يوسف «تعود قصة استقطاب واجتذاب البنوك ووحدات الأوفشور الى البحرين، الى ما قبل عام 1973 سوف يفتح الباب على مصراعيه لقيام النهضة الحديثة لدول مجلس التعاون الخليجي، كذلك لجذب المئات من المؤسسات المالية والشركات الراغبة في الاستفادة من تلك النهضة. وهكذا بدأت مملكة البحرين تنفيذ خطة متكاملة تضمنت اقرار حوافز تشجيعية وتنافسية، واستكمال التشريعات الاقتصادية والمصرفية، والعمل على ان تأخذ هذه التشريعات صفة الثبات، وان توفر الحماية والضمان اللذين ينشدهما اي مصرف او مؤسسة مالية ترغب في افتتاح فرع لها في البحرين، خصوصا ان البحرين كانت تمتلك آنذاك المقومات الضرورية لإنجاح هذه التجربة مثل البنية التحتية المتطورة والمواصلات والاتصالات والخدمات الداعمة والبيئة الاجتماعية المتفتحة. وهكذا اصبحت البحرين نقطة جذب قوية لمختلف هذه البنوك والمؤسسات المصرفية».

واعتبر «أن افتتاح سوق الوحدات المصرية الخارجية في منتصف السبعينيات بمثابة اول خطوة رئيسية تقدم عليها البحرين لبناء نظامها المصرفي الحديث، وقد اقيمت هذه السوق بهدف تحويل البحرين الى سوق مالية دولية في غضون ثلاث سنوات، ولم تكد هذه السنوات تنتهي حتى اصبح هذا السوق الوليد يقدم تراخيص العمل للكثير من المصارف العالمية المعروفة، لفتح فروع لها في البحرين، وبعد ان كان عدد الوحدات المصرفية في البلاد لا يتعدى 18 وحدة عند بداية المشروع، فإنها بلغت اربعا وستين وحدة مصرفية خارجية، بالإضافة الى 47 مكتبا تمثيليا للمصارف العالمية المختلفة، وثمانية بنوك استثمارية، وذلك في غضون فترة وجيزة».

المعراج: القطاع المصرفي العربي يلتزم جودة المعايير المصرفية

من جهته تحدّث في حفل الافتتاح محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد محمد المعراج فتناول أولا «لواقع القطاع المصرفي العربي وقال: استطاع القطاع المصرفي العربي من تحقيق نتائج إيجابية خلال السنوات الماضية بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها بعض الدول العربية والظروف العالمية غير المناسبة بسبب تراجع معدل النمو الاقتصادي والأزمة المالية العالمية.

واضاف، إن هذه النتائج تعكس بطبيعة الحال جودة المعايير المصرفية المطبقة وكفاءة الإدارة والمهنية التي يتميز بها القطاع المصرفي في الدول العربية. وعلى هذا الأساس فإن تطبيق المعايير الرقابية المصرفية والالتزام بأفضل الممارسات العالمية والتطوير المستمر لكافة الأجهزة الإدارية في المصارف وتحسين إدارة المخاطر سيساهم في تحقيق الظروف المناسبة لاستمرار المعاملات المصرفية وتحقيق الربحية المستهدفة والحفاظ على ثقة المتعاملين.

وعن القطاع المصرفي في العالم قال المعراج: كما تعلمون يمر القطاع المصرفي في العالم في مرحلة دقيقة من حيث إعادة صياغة الكثير من المعايير الرقابية المصرفية وذلك لتوفير بيئة عمل أكثر أمنا» وفعالية وقادرة على امتصاص آثار الصدمات المترتبة على تقلبات الدورة الاقتصادية، بما يستوجب الالتزام الجاد في تطبيق هذه المعايير للحفاظ على جاهزية القطاع المصرفي العربي واستمرار أعماله بما يتوافق مع المتطلبات الدولية.

وعن مصرف البحرين المركزي قال: إن مصرف البحرين المركزي حرص دوما «على تطبيق المعايير المصرفية الدولية والأخذ بأفضل الممارسات العالمية والتنسيق الوثيق مع المصارف والمؤسسات المالية المختلفة المرخص لها للعمل في مملكة البحرين من اجل الاحتفاظ بقواعد عمل تتوافق مع التوجهات العالمية. وفي هذا المجال، تم الاستعداد لتطبيق معايير بازل 3 المصرفية ضمن البرنامج الزمني الذي تم إعداده بعد التشاور مع المصارف.

من جهته قال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، وسام حسن فتّوح: «إن اختيار اتحاد المصارف العربية المنامة لعقد مؤتمره السنوي جاء انطلاقاً من دور مملكة البحرين الريادي في العمل المالي والمصرفي، علاوةً على الدعم المعنوي واللوجستي الذي وفرته المملكة للمشاركين في المؤتمر، مما ساهم في تأمين مشاركة مصرفية ومالية ومؤسساتية عربية ودولية واسعة ونوعية ستعطي للمؤتمر دفعاً حقيقياً باتجاه إنجاح فعالياته وخروجه بتوصيات وبقرارات ناجحة على مستوى تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، التي سوف ننقلها مباشرة الى جامعة الدول العربية باجتماع يلي انعقاد المؤتمر في القاهرة يوم الاحد 7 ابريل 2013 يضم الدكتور احمد التويجري الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية».

وختم وسام فتوح: «إن المشاركة العربية الدولية في اعمال المؤتمر في مملكة البحرين، والتي كانت اكثر من توقعاتنا، ما هي إلا دلالة على اهمية دور مملكة البحرين الريادي في العمل المالي والمصرفي واهمية موقع اتحاد المصارف العربية في المجتمع المصرفي على المستوى الاقليمي والدولي بقيادة رئيس الاتحاد عدنان احمد يوسف».

وتركزت محاور المؤتمر على تحديد التغيرات والتحولات في ظلّ تفاقم الأزمات المالية الدولية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، ودور السيولة المصرفية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا العربي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما ناقش المؤتمر في محاوره الصكوك الإسلامية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز التعاون العربي في مختلف مجالات الاقتصاد والمصارف بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود، والتطورات الخاصة بالحوكمة وتطوير أدوات الرقابة والإشراف الدولية ممثلة في مقررات بازل 3 وتأثيراتها على البنوك العربية.

ويهدف المؤتمر العربي المصرفي إلى تسليط الضوء على أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي في الوقت الحاضر، وتعزيز الاستثمار البيني العربي وخلق فرص عمل للشباب العربي ومحاربة الفقر، وحشد القوى لدى القطاعين العام والخاص استعدادا لمرحلة إعادة البناء والإعمار في الدول العربية التي تعاني من تطورات وأحداث.

كما يهدف المؤتمر إلى العمل على استثمار الموارد البشرية والإمكانات والثروات الطبيعية ورؤوس الأموال المتاحة من خلال تسهيل حركة الاستثمارات وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية، والإضاءة على أهمية الاستفادة من الإمكانات المصرفية العربية الكبيرة في تعزيز التنمية في الدول العربية.

كما تعقد على هامش أعمال المؤتمر الجمعية العمومية السنوية لاتحاد المصارف العربية، بالإضافة الى اجتماعي مجلس الإدارة.

طربيه: التراجع الاقتصادي والعودة إلى النمو تحديات أساسية

وكانت الكلمة الأخيرة في حفل افتتاح المؤتمر لرئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه الذي قال: أنتجت التطورات الحاصلة خلال العامين الأخيرين في وطننا العربي، سواء أفضت الى تغيير في الحكم أو إلى تغيير في السياسات، تغييرات مذهلة في السياسة والاقتصاد وأسواق المال، اتسمت بانعكاسات متفاوتة النتائج بالنسبة لمنطقتنا وبقية العالم. وهي تجتمع كلها على مبدأ الإصلاح وتفعيل التنمية المستدامة وتستهدف تعميمه في كل المجالات، السياسية منها، والاقتصادية والاجتماعية والقضائية والأمنية.

ولا يخفى على أحد أن بعض دولنا العربية تعاني من ضعف اقتصادي، وإنتاجية منخفضة والنتيجة المترتبة على ذلك انخفاض مستوى المعيشة وتراجع الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات الفقر وتراجع مستوى التعليم. وقد كان تفشي البطالة بين الشباب العربي من الأسباب الرئيسية لحدوث الربيع العربي.

ولا شك في أن موضوع التراجع الاقتصادي والعودة الى النمو هو أول ما يواجه الأنظمة الجديدة التي نشأت في عدة أطراف من العالم العربي، وهي اليوم تواجه تحديات خطيرة في ظل محدودية إمكانياتها المالية وحيرتها أمام أي اتجاه اقتصادي تختار، ويأتي في أول مسؤولياتها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي هو الأساس في السياسة.

وقال: مؤتمرنا اليوم حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في وطننا العربي، التي لا بد من أن تقوم على جملة من المبادئ من شأنها أن تفتح فرصاً متكافئة لشرائح المجتمع المختلفة. وإن الإصلاحات المطلوبة يجب أن ترمي الى تحسين مجتمعاتنا ومقومات تطوير أجيالنا القادمة عن طريق خلق فرص عمل للشباب واستحداث الوظائف ذات الجودة للنساء والرجال معاً وضمان مشاركتهم الفعلية في الحياة الاجتماعية والسياسية وتحسين مستويات المعيشة حيث لم يعد قياس رفاهية الفرد يرتكز إلى متوسط الدخل الفردي، بل الى عوامل عديدة مثل الرعاية الصحية وتأمين التعليم والتنمية المستدامة والاستقرار.

كما أنه لا يخفى ضرورة أن تتماشى الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاحات السياسية لضمان الاستقرار الذي يشكل الهدف المشترك لكل هذه الإصلاحات والتحركات والذي من دونه لا إقتصاد ولا نمو ولا حياة كريمة.

وتابع الدكتور طربيه: إن طبيعة المرحلة الراهنة، بتداخلاتها الدولية والإقليمية، وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، باتت تتطلب اليوم أكثر من أي يوم مضى فتح الأسواق العربية – العربية أمام حركة التجارة والاستثمار والمصارف بكل يسر وفعالية وحرية لأن التجارة والاستثمار والمصارف تشكل الأقطاب الحقيقية لعجلة التطور والتعاون الاقتصادي العربي.

المعراج: الخليج بمنأى عن أزمة قبرص والاتحاد الأوروبي

أكد محافظ مصرف البحرين المركزي، رشيد المعراج أن الأزمة المالية التي تشهدها قبرص والاتحاد الأوروبي حالياً ليس لها تأثيرات على دول الخليج، على اعتبار أن دول الخليج محكومة بتشريعات عالية الجودة سواء من ناحية المعايير المالية المطبقة او من ناحية المراكز المالية».

وقال المعراج – في تصريحات للصحفيين على هامش المؤتمر العربي المصرفي– مر العالم بأزمة مالية في العام 2007 منذ انهيار بنك ليمان برذر(...) الخليج تخطى تلك الأزمة والعالم شهد ذلك، ومرت بالمنطق الكثير من الظروف، إلا أن متانة الاقتصاد في الخليج دائماً أثبت قوته في وجهها خصوصاً مع تنوع الاستثمارات والنشاط الاقتصادي الكبير فيها».

وأفاد بأن القطاع المصرفي بدول الخليج شهد تطوراً ملحوظاً، بل وساهم في تطوير المنطقة اقتصادياً، وساعد في نمو اقتصاد الخليج بشكل عام، وهذا يؤكد أن الخليج هي الملاذ الآمن والمستقر للاستثمارات المالية وذات الجدوى المستقبلية، خصوصاً أن الخليج تلعب دور إنتاج المواد الحيوية للعالم سواء كانت نفطية أو البتروكيماويات وغيرها (...)، كما إن دول الخليج ككتلة اقتصادية تمثل حجما مهما بين الكتل الاقتصادية العالمية، خصوصاً انها تمتلك عوائد مالية وموارد وتحقق معدلات نمو كبيرة.

وأوضح أن السياسة النقدية التي اتبعتها المصارف المركزية بالخليج أثبتت جدواها من خلال نتائج أداء المصارف العاملة بالمنطقة، ومن خلال نتائجها المالية خلال السنوات الخمس التي مرت، والتي شكلت منعطفاً خطيرا لكثير من دول العالم، بينما الخليج أثبتت نجاح السياسة النقدية والرقابية.

وأضاف «البحرين تركز على أهمية كفاءة الجهاز المصرفي لأنه المرتكز الأساسي للاستقرار المالي في المملكة، وسعينا دائما لأن تكون البنوك بقطاع التجزئة التي تعمل محلياً وتمنح القروض للمؤسسات المحلية والأفراد أن يكونو في وضع آمن ولديهم مراكز مالية قوية».

وتابع «هذا ما يهم البحرين في ظل المخاطر التي تمر بها صناعة التمويل عالميا، كما إن العالم يمر بمرحلة صعبة والكثير من الدول تأثر فيها القطاع المصرفي، بينما نحن في البحرين مطمئنين من سلامة المؤسسات المصرفية وهذا ما أثبتته النتائج المالية الماضية من حيث نمو الإقراض والودائع، كما إننا مقبلين على موسم الافصاح عن الربع الأول، وهذا سيعكس متانة القطاع في المملكة وسلامة المالي للبنوك والمصارف».

رشيد معراج

وبخصوص توقعات مؤسسة مودي حول نمو القروض خلال العام بنسبة 1٪ قال المعراج «مؤسسة مودي ليس لدينا علاقة رسمية معها لتقيم الوضع المصرفي في المملكة، وبالتالي فهي لا تمتلك المعلومات الدقيقة عن وضع البحرين المصرفي، ولدينا في البحرين علاقة مع مؤسسة ستاند أند بوز وفيتش، وهم مطلعين على كافة الأرقام، لذا قامت مؤسسة ستاند أند بوز بتغيير تصنيف البحرين من سلبي إلى إيجابي مطلع العام، ما يؤكد أيضاً قوت القطاع.

وأكد على أهمية تطبيق المعايير الدولية المناسبة لجميع أوجه عمل هذه المؤسسات سواء في مجال حوكمة الشركات أوالمعايير الرقابية المصرفية أوالمحاسبية، وأن صدقية عمل هذه المؤسسات ستكون مرتبطة بمدى فعالية الالتزام بتطبيق تلك المعايير».

وطالب المعراج بالاهتمام بتطوير وتأهيل الكوادر البشرية المناسبة لأعمال الصيرفة الإسلامية على جميع المستويات وخصوصا فيما يتعلق بأعمال الرقابة والمراجعة الشرعية التي تتطلب كفاءات عالية في جوانب الفقه الإسلامي والأعمال المصرفية.